

جدول إحالة مشاريع قوانين

الإحالة على اللجان	المشروع	المرجع	
		الإحالة	العدد
اللجان المتعده: *لجنة البنية الأساسية والبيئة. - لجنة التشريع العام.	مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 10 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009 المتعلق بالمعهد الوطني للرصد الجوي. (تم تقديمه من طرف الحكومة وبهم وزارة التجهيز والبيئة)	بتاريخ 2013/06/11	35
اللجان المتعده: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية.	مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2010 (تم تقديمه من طرف الحكومة وبهم وزارة المالية)	بتاريخ 2013/06/11	36

رئيس المجلس الوطني التأسيسي



مصطفى بن جعفر



من رئيس الحكومة
إلى
السير رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر بارود

وبعد، فعلا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 10 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009 المتعلق بالمعهد الوطني للرصد الجوي.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريضي

2013 / 35

الواردات عدد

7 - جوان 2013

المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 35

الواردات عدد
7 - جوان 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 35

مشروع قانون

يتعلق بإتمام القانون عدد 10 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري
2009 المتعلق بالمعهد الوطني للرصد الجوي

الفصل الأول : يضاف إلى القانون عدد 10 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري
2009 المتعلق بالمعهد الوطني للرصد الجوي، فصل أول (مكرر) هذا نصه :

الفصل الأول (مكرر) : تحال إلى المعهد الوطني للرصد الجوي على وجه الملكية
العقارات والمنقولات والمعدات التابعة لملك الدولة الخاص واللازمة للقيام بمهامه.

ويتم هذا الإسناد طبقا للتشريع الجاري به العمل.

تضبط قائمة جرد في العقارات والمنقولات والمعدات المشار إليها بالفقرة الأولى
من هذا الفصل مع بيان وصفي مشفوع بتقديرات، من قبل لجنة يعين أعضاؤها
بقرار مشترك من الوزير المكلف بأموال الدولة والوزير المكلف بالمالية والوزير
المكلف بالنقل.

تم بمقتضى القانون عدد 10 لسنة 2009 المؤرخ في 16 فيفري 2009 المتعلق بالمعهد الوطني للرصد الجوي تغيير الصبغة القانونية للمعهد ليصبح مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية.

وقد نص القانون المذكور، إضافة إلى الصبغة القانونية الجديدة للمعهد على مهام المعهد والمعالم التي يستخلصها لفائدته مقابل الخدمات التي يسديها، كما نص على أنه يتم ضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب تسيير المعهد الوطني للرصد الجوي بمقتضى أمر.

غير أن القانون المذكور لم يتضمن أحكاما تنص على إسناد العقارات والمنقولات والمعدات التابعة لملك الدولة الخاص إلى المعهد الوطني للرصد الجوي على وجه الملكية.

و لتسوية هذه الوضعية و حتى يتسنى للمعهد المذكور ضبط هذه الممتلكات و إعداد موازنة طبقا للتشريع الجاري به العمل تم إعداد مشروع هذا القانون بهدف التتصيص على أحكام تتعلق بهذا الموضوع.

كما تضمن أحكاما لإحداث لجنة مشتركة بين وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية و وزارة المالية و وزارة النقل تتولى حصر العقارات و المنقولات و المعدات التابعة للدولة و التي ستحال إلى المعهد المذكور و ضبط قيمتها اعتمادا على ملفات فنية تعد في الغرض.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.